

علم أصول الفقه

٢٧-٢-١٤٠٤ الفصل الثالث: تعارض الحجج ٨٩

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

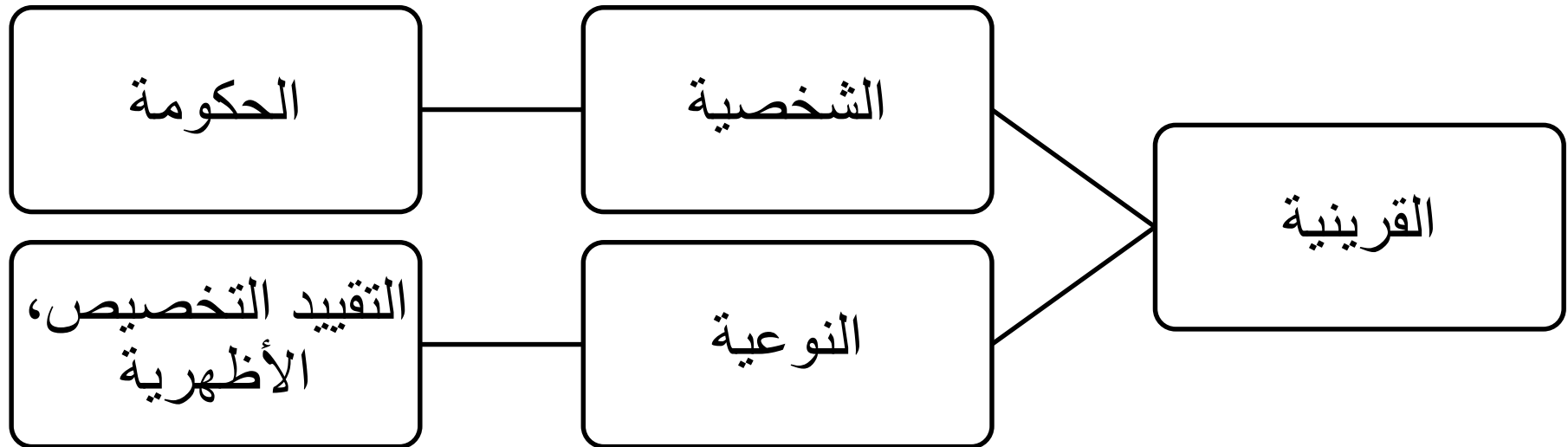
القرينية بأنواعها

الشخصية

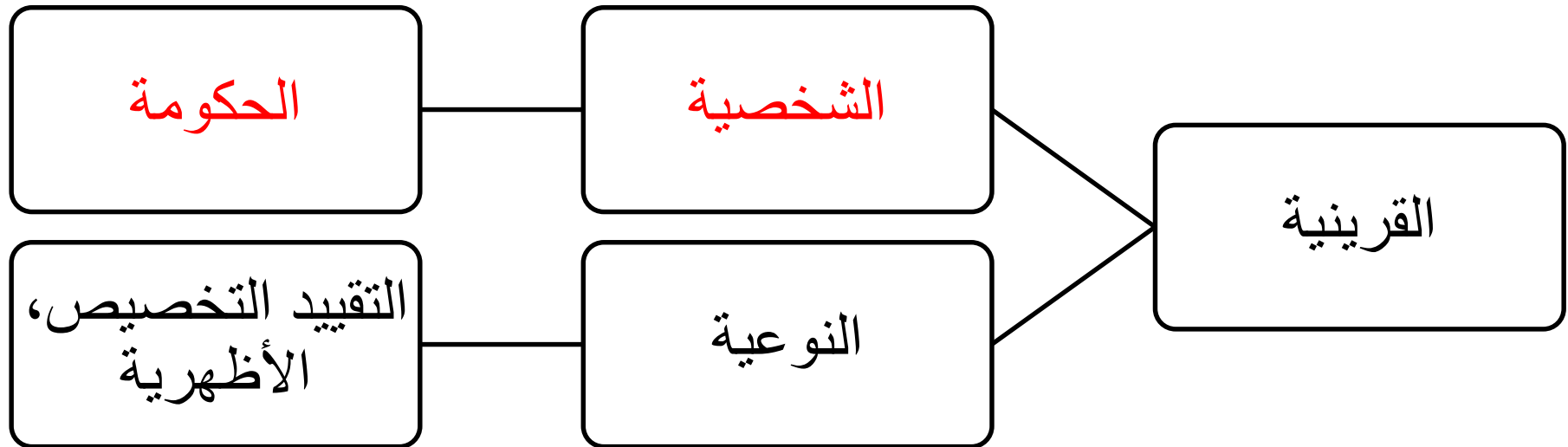
النوعية

القرينية

القرينية بأنواعها



القرينية بأنواعها



القرينية بأنواعها

- ١ - نظرية الحكومة:
- **الحكومة** عبارة عن **نظر أحد الدليلين إلى الآخر** بمعنى
اشتماله على خصوصية تجعله ناظراً إلى مدلول الدليل
الآخر و محددًا للمراد النهائي منه.

القرينية بأنواعها

- و من هنا نستطيع أن نعتبر **الحكومة** عبارة عن **القرينية الشخصية لأحد الدليلين على الآخر** حيث يكون الدليل الحاكم مشتملاً بحكم نظره إلى الدليل المحكوم على ظهور ثان زائداً على ظهوره الأول المخالف مع مفاد الدليل المحكوم و هو الظهور في أن المتكلم يجعل الظهور الأول هو المحدد النهائي لمرامه من الدليل المحكوم.

القرينية بأنواعها

- و بذلك يكون الاختلاف بين الحكومة و التخصيص أو غيره من الجموع العرفية الأخرى اختلافاً جوهرياً لا بحسب اللفظ و لسان الدليل فحسب، إذ **القرينية في التخصيص قرينية نوعية عرفية** و ليس بإعداد شخصي من المتكلم نفسه على ما سوف يأتي توضيحه قريباً إن شاء الله.

القرينية بأنواعها

- و بهذا يعرف أيضا الفارق بين **الحكومة** و **الورود**، فإن موارد الورد تكون خارجة عن التعارض الحقيقي بين الدليلين على ما تقدم توضيحه في نظرية الورد، في حين أن الحكومة - فيما إذا كان الدليل الحاكم يثبت خلاف ما يثبته المحكوم - يكون من حالات التعارض بين الدليلين مدلولاً و دلالة،

القرينية بأنواعها

- لأن نسبة الدليل الحاكم إلى الدليل المحكوم نسبة القرينة إلى ذى القرينة و القرينة تنافى ذا القرينة و مجرد كون القرينة شخصية لا نوعية و بإعداد المتكلم نفسه لا بقانون عرفى عام لا يستوجب رفع التنافى بين الدليلين كما هو واضح.

القرينية بأنواعها

- و على هذا الأساس كان لا بد في إثبات عدم سريان التعارض في حالات الحكومة إلى دليل الحجية و كونها من التعارض غير المستقر من التسليم **بكبرى عرفية** تقول:

القرينية بأنواعها

- بأن ظهور ما يعده المتكلم لتفسير كلامه يكون هو المحدد النهائي^١ لمدلول مجموع كلامه،
- إذ من دون التسليم بهذه الكبرى كمصادرة عقلائية في باب المحاورات لا يكفي مجرد فرض الحكومة و نظر أحد الدليلين للآخر مبرراً لتقديمه عليه في الحجية.

القرينية بأنواعها

- وهذه المصادرة التي افترضناها لنظرية الحكومة تكفي بنفسها لتخريج الحكومة و تقديم الدليل الحاكم على المحكوم سواء كان متصلًا به أو منفصلًا عنه فلا نحتاج في تقديم الحاكم المنفصل إلى مصادرة إضافية - كما نحتاج إليها في التخصيص على ما سوف يأتي -

القرينية بأنواعها

- فإن نكتة أن للمتكلم أن ينصب القرينة بنفسه لتحديد مرامه من خطابه نسبتها إلى القرينة المتصلة و المنفصلة على حد سواء و إن كانت **القرينة المتصلة** تختلف عن المنفصلة من حيث تأثيرها على **ظهور ذى القرينة** و هدمها له فى حين أن القرينة المنفصلة تهدم الحجية فحسب.

القرينية بأنواعها

- هذا و لكن هناك بيانان آخران يترددان في كلمات مشهور المحققين لوجه تقديم الحاكم على المحكوم غير ما ذكرناه، وهما.

القرينية بأنواعها

- **البيان الأول:** دعوى خروج موارد الحكومة عن التعارض الحقيقي بين الدليلين لأن الدليل المحكوم يدل على قضية شرطية مفادها ثبوت الجزاء على تقدير ثبوت الشرط، فقوله تعالى (وَحَرَّمَ الرِّبَا) يدل على قضية شرطية مفادها أن ما كان رباً فهو حرام و القضاء الشرطية لا تتكفل إثبات الشرط أو نفيه إذ لا نظر لها إلا إلى الملازمة بين ثبوت الجزاء و ثبوت الشرط

القرينية بأنواعها

- و الدليل الحاكم الدال على أنه **لا ربا بين الوالد و ولده** ناظر إلى الشرط في الدليل المحكوم إثباتاً أو نفياً، فليس ما هو محط النفي في أحد الدليلين محط الإثبات في الدليل الآخر كي يتحقق التعارض بينهما.

القرينية بأنواعها

- وهذا البيان واضح البطلان، ذلك أن القضية الشرطية و إن لم تكن متكلفة لإثبات الشرط أو نفيه و لكنها دالة على فعلية الجزاء عند تحقق الشرط، بمعنى أنها بضمنية الدليل المثبت لفعلية الشرط - و لو كان هو العلم بتحقيقه - تدل على فعلية الجزاء

القرينية بأنواعها

- والدليل الحاكم ينفي فعليته بنفي فعلية شرطه،
- **فإن كان** الشرط المأخوذ في الشرطية - وهو الربا في المثال - ما كان ربا بنظر الشارع و اعتباره، إذن كان الدليل الدال على عدم اعتبار الزيادة بين الوالد و الولد رباً وارداً عليه لا حاكماً لأنه يرفع موضوعه حقيقة لا تعبدًا،
- **و إن كان** الشرط ما هو رباً حقيقة فالتعارض بين مدلولي الدليلين ثابت لا محالة.

القرينية بأنواعها

- على أن هذا البيان قاصر عن إثبات وجه التقديم في جميع حالات الحكومة و أقسامها، لأن منها ما لا يكون بلسان نفي الموضوع على ما يأتي تفصيله.

القرينية بأنواعها

- **البيان الثاني -** إن الدليل الحاكم يتعرض إلى شيء زائد لا يتعرض إليه الدليل المحكوم، فالحاكم مثلاً يتعرض إلى أن الربا بين الوالد و ولده ليس رباً إضافة على تعرضه لعدم الحرمة. لكن المحكوم يتعرض لحرمة الربا فقط و لا يتعرض لكون ذلك رباً أو لا، فيتقدم الأول على الثاني.

القرينية بأنواعها

- و هذا البيان أيضا لا يرجع إلى محصل، فإن مجرد فرض تعرض الحاكم إلى شيء زائد لا يتعرض إليه المحكوم لا يكون سبباً للتقدم.

القرينية بأنواعها

- نعم، هذا يستلزم النظر إلى المحكوم فيتقدم عليه بملاك القرينية الشخصية
- و لذا يتقدم عليه حينما يوجد النظر وحده و لا يوجد تعرض لشيء زائد كما في بعض أقسام الحكومة من قبيل حكومة إطلاق دليل نفى الضرر و الحرج على إطلاقات أدلة الأحكام الأولية.

القرينية بأنواعها

- إن قلت: قد يكون المقصود من هذا البيان تطبيق نكتة أخرى لتخريج الحكومة و هي نكتة تقديم أقوى الظهورين على أضعفهما،

القرينية بأنواعها

- و ذلك بتقريب: أن الحاكم يتعرض بمدلوله اللفظي لتحديد المراد الجدى من الدليل المحكوم، بينما دلالة الدليل المحكوم إنما يكون بمقتضى الأصل و الظهور الحالى و الدلالة اللفظية أقوى و أظهر من مقتضى الأصل العقلانى.

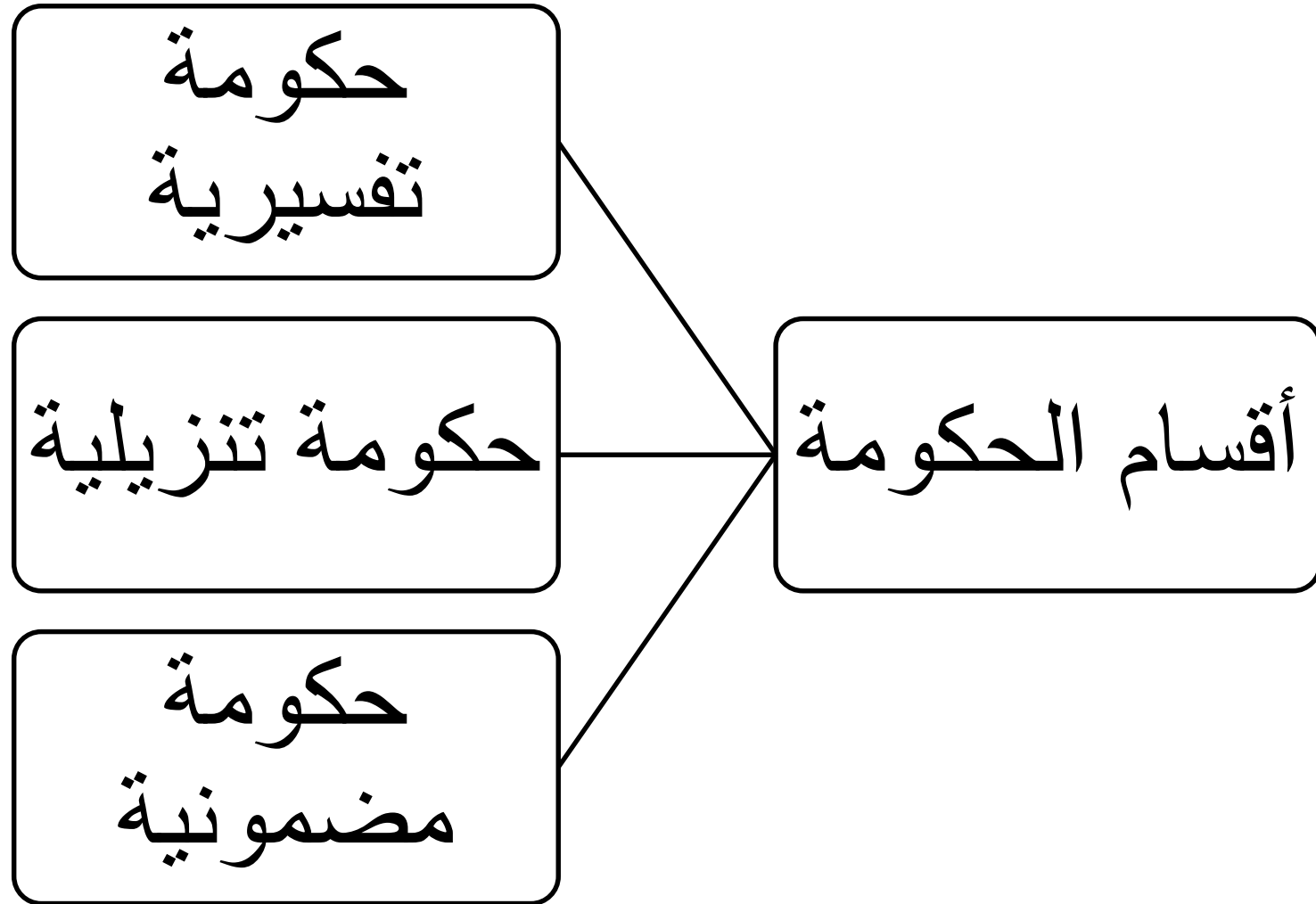
القرينية بأنواعها

- قلنا: إن دلالة الدليل على جدية مدلوله أيضا يكون بمقتضي الأصل و الظهور الحالّي فيما إذا لم يكن صريحا، فلو لا افتراض نكتة النظر و ان حجية الظهور في الدليل المحكوم مقيدة بعدم نصب المتكلم نفسه قرينة شخصية على خلافه مما يجعل الأصل و الظهور الحالّي في جدية مدلول الحاكم حاكماً على حجية الظهور الحالّي للدليل المحكوم و محرزاً لموضوع ارتفاعه.

القرينية بأنواعها

- أقول: لو لا هذه النكتة التي هي المصادرة التي ادعيناها لنظرية الحكومة لم يبق موجب للتقديم لأن الظهور التصديقي في كل من الحاكم و المحكوم كثيراً ما يكون بدرجة واحدة من الظهور و الكاشفية و بملاك واحد.

٢- أقسام الحكومة



٢- أقسام الحكومة

- ٢- أقسام الحكومة:
- قد عرفت أن الدليل الحاكم يشتمل على خصوصية تجعله ناظرًا إلى مفاد الدليل المحكوم وقرينه شخصية على تحديد المراد النهائي منه. و هذه الخصوصية تكون بأساليب ثلاثة رئيسية.

٢- أقسام الحكومة

- ١- لسان التفسير، بأن يكون أحد الدليلين مفسراً للآخر، سواء كان ذلك بأحد أدوات التفسير البارزة. مثل أو و أعنى، أو بما يكون مستبطناً لذلك. وهذه حكومة تفسيرية.

٢- أقسام الحكومة

- ٢- لسان التنزيل، بأن يكون أحد الدليلين منزلاً لشيء منزلة موضوع الدليل الآخر كما إذا قال (الطَّوَّافُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ) فإنه يكون حينئذ ناظرًا إلى مفاد الدليل المحكوم من خلال التنزيل، إذ لو لا نظره إليه و فرض ثبوت ما رتب من الحكم على ذلك الموضوع فيه لم يكن التنزيل معقولًا و هذه **حكومة تنزيلية**.

- ٣- مناسبات الحكم و الموضوع المكتنفه بالدليل الحاكم و التي تجعله ناظرأ إلى مفاد الدليل المحكوم، من قبيل ما يقال في أدلة نفي الضرر و الحرج من ظهورها في نفي إطلاقات الأحكام الأولية لا نفي الحكم الضرري و الحرجي ابتداء باعتبار أنه لم يكن من المترقب في الشريعة جعل أحكام ضررية بطبيعتها و إنما المترقب جعل أحكام قد تصبح ضررية أو حرجية في بعض الأحيان، فتكون أدلة نفي الضرر و الحرج بهذه المناسبة ناظرة إلى تلك الإطلاقات و بحكم الاستثناء منها،

٢- أقسام الحكومة

- و لنصطلح على هذا اللون من الحكومة **بالحكومة المضمونية**.

٢- أقسام الحكومة

- و الجامع بين أقسام الحكومة كلها، أن الدليل الحاكم يكون ناظرًا إلى مفاد الدليل المحكوم بمعنى أنه يشتمل على ظهور زائد يدل على أن المتكلم يريد تحديد مفاد الدليل المحكوم على ضوء الدليل الحاكم فيكون قرينه شخصية عليه.

٢- أقسام الحكومة

- و ليعلم أن القرينة الشخصية كما تتحقق في حالات الحكومة عن طريق نظر أحد الدليلين إلى الآخر، كذلك قد تتحقق على أساس تعيين أحد الدليلين للقرينة بموجب قرار شخصي عام من المتكلم، كما إذا عين الشارع المحكمات التي هي أم الكتاب للقرينة على المتشابهات و تحديد المراد النهائي منها.

٢- أقسام الحكومة

- فإنه في مثل ذلك يتقدم ظهور الدليل الذي عين قرينه على ظهور الدليل الآخر بنفس ملاك تقدم الدليل الحاكم على الدليل المحكوم و إن لم يكن مشتملاً على خصوصية النظر إلى الدليل الآخر.

٢- أقسام الحكومة

- هذا، و السيد الأستاذ- دام ظلّه- لم يفسر الحكومة بتفسير جامع و إنما قسمها رأساً إلى قسمين و كأنه مشترك لفظي بينهما.

٢- أقسام الحكومة

- ١- الحكومة بملاك النظر و الشرح، بحيث لو لا الدليل المحكوم لكان الدليل الحاكم لغواً. و مثل لها بحكومة أدلة الأحكام الواقعية بعضها على بعض، كحكومة دليل نفي الربا بين الوالد و ولده على دليل حرمة الربا، و حكومة دليل لا ضرر و لا ضرار على أدلة الأحكام الأولية.

٢- أقسام الحكومة

- ٢- الحكومة بملاك رفع الموضوع، و مثل لها بحكومة الأحكام الظاهرية بعضها على بعض، كحكومة الأمارات على الأصول العملية .

٢- أقسام الحكومة

- و كأن مقصوده - دام ظله - أن الحكومة في الأحكام الواقعية يكون بملاك النظر دائماً إذ لو لا المحكوم للغى الحاكم، في حين أنه ليس الأمر كذلك في حكومة الأحكام الظاهرية بعضها على بعض، فإن دليل حجية الأمانة لا يلغو و إن فرض عدم ورود «رفع ما لا يعلمون» مثلاً.

٢- أقسام الحكومة

- إلّا أنك ترى أنه في باب الأحكام الواقعية أيضاً قد لا يلغو الحاكم لو لم يرد المحكوم، كما في حكومة دليل حجية الأمانة و جعلها علماً - حسب مبناهم - على دليل حرمة الإفتاء بغير العلم الذي هو من أدلة الأحكام الواقعية.

٢- أقسام الحكومة

- و على أى حال، فالحكومة لا تكون إلّا بملاك النظر و القرينية الشخصية و فرضها تارة بملاك النظر و أخرى بملاك رفع الموضوع غير صحيح. و إنما الاختلاف فى وسائل إثبات الناظرية و أساليبها التى تقدمت الإشارة إليها.

٢- أقسام الحكومة

- وما أفيد في حكومة دليل الأمانة على دليل الأصل بملاك رفع الموضوع لو أريد منه ملاك مستقل للحكومة غير الناظرية، فيرد عليه: أنه إن فرضت الغاية في الأصل مطلق ما يعتبره الشارع علماً فالدليل الذي جعل الأمانة علماً يكون وارداً على دليل الأصل لا حاكماً عليه.

٢- أقسام الحكومة

- و إن فرضت الغاية العلم الوجداني الذي هو المعنى الحقيقي له، فإن كان دليل جعل الأمانة علماً تعبداً إنما يجعل ذلك استطرافاً إلى ترتيب ما رتب في دليل الأصل على العلم من الأثر العملي، أصبح ناظراً إلى مفاده،

٢- أقسام الحكومة

- و إن لم يكن كذلك و إنما دل على مجرد فرض غير العلم و اعتباره علماً فهذا لا أثر له، و لا يثبت به آثار العلم لا بالدليل المحكوم، لأن الغاية فيه العلم الحقيقي لا الاعتباري، و لا بالدليل الحاكم، لأنه لم يدل على ترتيب أثر شرعي و إنما غايته أنه اعتبر ما ليس بعلم علماً و لا قيمة لمجرد هذا الاعتبار.

٣- أحكام الحكومة

- ٣- أحكام الحكومة:
- و بعد أن اتضحت نظرية الحكومة و حقيقتها لا بد و أن نشير إلى أهم أحكامها و هي كما يلي:
- ١- إن الدليل الحاكم كالتخصيص من حيث أنه إذا كان متصلاً بالكلام يرفع الظهور و إذا كان منفصلاً عنه فيرفع الحجية دون الظهور.

٣- أحكام الحكومة

- وهذا واضح بعد أن عرفنا أن ملاك الحكومة إنما هو القرينية الشخصية، فإن القرينة كلما اتصلت بذى القرينة كانت صالحة لرفع الظهور و جعل مدلوله على وفق القرينة و إذا انفصلت عنه فتهدم حجيته، بناء على المصادرة العقلائية المتقدمة القائلة بأن للمتكلم أن يحدد المراد النهائي لمدلول كلامه، و أما ظهوره المنعقد فيبقى على حاله على توضيح و تفصيل تأتي الإشارة إليه في الجمع العرفي و القرينية النوعية.

٣- أحكام الحكومة

- ٢- إن موازين التمسك بالمحكوم عند الشك في الحاكم المنفصل بأقسامه هي نفس موازين التمسك بالعام عند الشك في مخصصه المنفصل بأقسامه، فيجوز التمسك بالمحكوم في باب الحكومة عند ما يجوز التمسك بالعام في باب التخصيص و لا يجوز الأول حينما لا يجوز الثاني.

٣- أحكام الحاكم

- كما أن ابتلاء الدليل الحاكم بالإجمال إذا كان متصلًا بالدليل المحكوم كابتلاء المخصص المتصل بذلك من حيث تأثيره على ما اتصل به و سريان الإجمال منه إليه، و السبب في كل ذلك هو ما تقدم من أن تقديم الدليل الحاكم يكون بملاك القرينية.

٣- أحكام الحكومة

- ٣- إن الدليل الحاكم يتقدم و لو كانت دلالاته من أضعف الظهورات على الدليل المحكوم و لو كانت دلالاته من أقوى الظهورات و لا يطبق عليهما قانون تقديم أقوى الظهورين، لأن حجية الظهور في الدليل المحكوم مقيدة- بحكم المصادرة المفترضة للحكومة- بأن لا يرد تفسير من المتكلم على الخلاف

٣- أحكام الحكومة

- فأى ظهور يدل على ورود ذلك التفسير مهما كان ضعيفاً يستحيل أن يكون مزاحماً فى الحجية مع ظهور الدليل المحكوم فلا تنتهى النوبة إلى تقديم أقوى الظهورين، و هذا هو السبب فى عدم ملاحظ النسبة أو درجة الظهور بين مفاد الدليل الحاكم و مفاد الدليل المحكوم فى موارد الحكومة.

٣- أحكام الحكومة

- ٤- بعد أن عرفت أن الحكومة إنما تكون بالنظر فلا بد في إثبات أي حكم بالدليل الحاكم رفعاً أو وضعاً من إحراز نظر ذلك الدليل الحاكم إليه.

٣- أحكام الحكومة

- فلو دل الدليل على أن الطواف بالبيت صلاة، فالمقدار الذي يثبت من آثار الصلاة و أحكامها للطواف بهذا الدليل للطواف إنما يكون بمقدار نظر هذا الدليل إلى أحكام الصلاة، لأن نكتة الحكومة إذا كانت عبارة عن النظر و التفسير فلا محالة تتحدد بحدوده.

٣- أحكام الحكومة

- و كذلك الحال في حكومة أدلة نفى الحرج و الضرر على أدلة الأحكام الأولية فإنها تحكم على أدلة الأحكام بمقدار إطلاق نظرها إليها لا أكثر و هذا واضح.

٣- أحكام الحكومة

- ٥- إن الحكومة تختص بالأدلة اللفظية و لا معنى لها في الأدلة العقلية و اللبية، لأن الحكومة على ما عرفت لا تكون تصرفاً حقيقياً في الدليل المحكوم ثبوتاً و إنما هي خصوصية النظر في الدليل الحاكم إلى مفاد الدليل المحكوم و النظر من شئون الدلالة اللفظية و خصائصها، سواء كان نظراً تفسيرياً أو تنزيلياً أو بمناسبة الحكم و الموضوع.

٣- أحكام الحكومة

- فإن التفسير أسلوب من أساليب التعبير و التنزيل لا واقع له إلا في عالم التعبير و الاستعمال، و مناسبات الحكم و الموضوع تنشئ ظهوراً في الدليل اللفظي فيصبح ذاك الظهور حجة و ليست هي حجة مستقلة، و لذلك لا يصح إعمالها و تحكيمها في الفقه على الأدلة اللبية كالإجماع و نحوه.

القرينية بأنواعها

الشخصية

النوعية

القرينية